

" تفعيل وتطبيق نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات "

الحضور مع حفظ الألقاب: عريب الدبس، نوال التميمي، خلود نجم، باسمة صبح، إسماعيل حماد، ميسر ريان، تهاني براهيمة، أروى الهودلي، عبير.

طاقم مفتاح: حنان سعيد.

الميسرة: لمياء شلالدة.

المقدمة:

استجابة لضرورة العمل على تفعيل وتطبيق نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات بشكل كامل، الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء في نهاية العام 2013 /12/10، سعت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" بالتعاون مع الشركاء ذات العلاقة بمنظومة الحماية للنساء المعنفات والمتوجهات لطلب الخدمة، بعقد عدد من الجلسات التشاورية مع القطاعات الاجتماعية والشرطية والصحية والمؤسسات ذات العلاقة بالنظام، التي تنظر في المتطلبات والفجوات التشريعية السياساتية الضرورية لتفعيل وتطبيق النظام الوطني، وصولاً لتطوير السياسات الوطنية بما في ذلك القطاعية وتعزيز استجابتها إلى المرجعيات المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء، ولما للقطاع الاجتماعي من دور جوهري ورئيسي وتاريخي في منظومة الحماية لعدة فئات منها الأطفال والفتيات والنساء، ولما على إيجاد فرص وصول النساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى شعورهن بالأمن وحصولهن على خدمات القطاع بما في ذلك النفسية والاجتماعية والتمكين الاقتصادي، خصصت خطة العمل لدى مؤسسة مفتاح تدخلاً أساسياً استهدفت وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبارها إحدى الجهات التي خوطبت بأحكام نظام التحويل الوطني حيث يقضي التدخل بتطوير ورقة سياسات، تعنى بتحليل واقع تطبيق النظام والعقبات التي تحول دون الإفادة القصوى من أحكامه، للوصول إلى ممارسات فضلى من قبل الموارد العاملة في القطاع تسهم في توطين أحكام هذا النظام وتعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة من قبله إلى النساء المتوجهات لطلب الخدمة.

وحيث تتابع "مفتاح" عقد جلسات تشاورية مع جميع الأطراف ذات العلاقة بالتركيز على القطاعات الثلاث التي خوطبت بأحكام نظام التحويل الوطني لغايات الوصول إلى ورقة سياسات تقود إلى تفعيل وتطبيق النظام الوطني، وإذ عقد لقاء تشاوري مع القطاعات الشرطية والاجتماعية والصحية وأطراف شريكة ذات علاقة، عقدت كذلك جلسة تخصصية، لتحليل واقع القطاع الصحي بمكوناته وموارده من منظور النظام الوطني للنساء المعنفات بتاريخ 2015/12/16 وخرجت بمجموعة من التوصيات كان أبرزها رفع مستوى التنسيق بين القطاعات الثلاث وتشكيل فريق وطني، كما وتأتي هذه الجلسة استكمالاً لتوجه مؤسسة مفتاح القاضي بالخروج بأوراق سياسات تدعم تفعيل وتطبيق نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات. وتوطين هذا النظام في السياسات والتدابير التي تضطلع بها وزارة الشؤون، حيث استهدف اللقاء الموسع والذي حضره قرابة 11 مشاركة/ة من ذوي العلاقة لا سيما صناع قرار وفنيين منتدبين عن القطاع وشركائه.

وقد خلصت الجلسة المذكورة إلى نتائج وتوصيات عدة، وجاءت نتائجها على النحو التالي:

- ضعف الإمكانيات والموارد المادية والبشرية، والخيرات اللازمة لتطبيق أحكام النظام الوطني للنساء المعنفات، والموازنات المخصصة لهذا العنوان.
- عدم وجود سياسات واضحة تتعلق بتفعيل نظام المعلومات المتعلقة بالضحايا موجهة للقطاعات الثلاث الاجتماعية الشرطية والصحية.

- عدم مخاطبة أحكام النظام لبعض الأطراف ذات العلاقة، النيابة، الطب العدلي، وكالة الغوث.
- غياب خطة عمل تعنى بتوطين أحكام هذا النظام في مجموع السياسات والإجراءات المتعلقة بالخدمات المقدمة من قبل القطاع.
- غياب أداة مستدامة لمتابعة وتقييم المستجبات ذات الصلة بأحكام النظام، لا سيما غياب نظام ربط موحد فيما بين مكونات القطاع المختلفة وباقي الشركاء.
- ضيق المعرفة فيما يتعلق بالأدوار الملقاة على عاتق القطاعات التي خاطبها النظام الوطني.
- الوعي المتفاوت وغياب المعرفة الموحدة بشأن أحكام وبروتوكولات النظام الوطني للنساء المعنفات، وماهية الالتزامات التي أوجبها على القطاع الاجتماعي بمكوناته وموارده.
- الوعي والإدراك المتفاوت لدى مقدمي الخدمات حول مفهوم حقوق المرأة والمساواة ما بين الجنسين.
- ضعف التنسيق فيما بين القطاع الاجتماعي والقطاعات الصحية والشرطية، وهو ما انعكس سلبا على فرص التطوير والإفادة من دروس مستفادة، كذلك ما مس بضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تحتاج إلى إحالة أو نقل أو إيوائهن في بيوت الأمان ومراكز الطوارئ.
- هناك فجوة تهدد مقدمي الخدمات وهي ترتبط بعدم شعورهم/ن بأمنهم أثناء تقديمهم/ن للخدمة مما يؤدي بالمساس بجودة الخدمة المقدمة.
- ضغط العمل لدى المرشحات الاجتماعيات، وهذا بدوره يعيق وصول النساء المعنفات إلى فرص الحماية.

سياسات تفعيل وتطبيق النظام الوطني للنساء المعنفات في القطاع الاجتماعي:

تهدف السياسات المقترحة للإعمال النظام الوطني ومأسسته في خطط القطاع الصحي بجميع مكوناته للوصول إلى استكمال منظومة الحماية للنساء المعنفات من خلال:

أولاً: تعميم ونشر المعلومات حول أحكام النظام الوطني للنساء المعنفات:

يتم العمل على تفعيل السياسة من خلال تصدير تعميم داخلي من قبل وزير الشؤون الاجتماعية يطال جميع مكونات القطاع، لإعادة تعميم أحكام النظام الوطني الملزمة وصولاً لإعداد مدونة سلوك واحدة لتطبيقها من قبل جميع مقدمي الخدمات للنساء المعنفات في القطاع، وإلزامهم/ن بتقديم تقارير إلى الجهات المختصة حول حالات العنف ضد النساء المعنفات والمتوجهات لطلب الخدمة.

ثانياً: تطوير القدرات ورفع كفاءة الخدمات المقدمة على أن يتمثل ذلك في:

تجسيد السياسة، من خلال اعتماد تنمية وبناء قدرات مقدمي الخدمات في وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الحماية، ضمن أهداف الوزارة ووضعها على استراتيجيات عمل القطاع، مما يساهم في توفير التدريب المستمر والتراكمي لمقدمي الخدمة من خلال مد المرشحات الاجتماعيات والمدراء المتواجدين في المديریات ومراكز الإيواء بالدورات المتخصصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وآليات استخدام بروتوكولات النظام والتي بدورها تؤهلهم لتطبيق النظام الوطني للنساء المعنفات بجودة عالية.

ثالثاً: مراجعة وتطوير السياسات والقوانين من خلال:

مراجعة تطوير البروتوكولات والإجراءات الداخلية النازمة لمراكز الحماية (لائحة الإجراءات المتعلقة بحماية الأسرة من العنف، القطاع الشرطي، لوائح بيوت الأمان الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية)، بما يتلاءم وإجراءات وبروتوكولات النظام، وأيضاً فيما يتعلق بحماية مقدمي الخدمات للنساء المعنفات في القطاع الاجتماعي، وبناء خطة عمل تعنى بتوطين أحكام النظام وتضمينه في استراتيجيات الوزارة، إضافة إلى تركيز العمل على التأثير على صانع القرار بضرورة إقرار مشروع مسودة حماية الأسرة من العنف.

رابعاً: رفع مستوى التنسيق والمتابعة بين القطاع الاجتماعي وبين القطاعات الصحية والشرطية:

يتم تجسيد هذه السياسة من خلال إعادة قراءة المذكرات التي نظمت مؤخراً بين الأطراف الشريكة لضمان معالجتها للقضايا التي أثارها النظام، وتعميمها على مكونات القطاعات الثلاث، لمتابعة تفعيل وتطبيق النظام ورسم سياسات لتطوير مستوى الخدمات الاجتماعية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والمتوجهات لطلب الخدمة من القطاع، وضمان آليات التحويل الآمن، بما تقتضيه مصلحة الضحايا، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات لكل قطاع، وماهية مصير الفئات المتوجهة لطلب الخدمات.

خامساً: مأسسة العمل على إعمال النظام الوطني للنساء المعنفات تشمل مكونات القطاع:

يتم تجسيد السياسة من خلال، تطوير خطة تشغيلية للقطاع بحيث تستهدف آليات تفعيل وتطبيق النظام، وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة، بما هي ذلك تفعيل قاعدة البيانات المتخصصة بالنساء المعنفات والمتوجهات لطلب الخدمة، وتوضيح حدود العلاقة المهنية على المستوى الداخلي (مكونات القطاع) والمستوى الخارجي ما بين القطاع والقطاعات الشريكة. شركاء ومؤسسات ونساء متوجهات لطلب الخدمة.

توصيات الجلسة:

- إعادة تعميم أحكام النظام الوطني للنساء المعنفات بموجب تعليمات داخلية تصدر عن الوزير تطال جميع مقدمي الخدمات في المديريات والفروع في القطاع المذكور.
- إشراك جميع مقدمي الخدمات لدى القطاع الاجتماعي في فعاليات بناء القدرات ورفع الوعي بإحكام النظام والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تنظيم مشاورات فنية داخلية فيما بين مختلف مكونات القطاع ورصد التدخلات والأنشطة اللازمة لتفعيل وتطبيق النظام ومأسسته ضمن الخطة التنفيذية للوزارة بحيث تخصص الموارد اللازم لتنفيذ هذه الأنشطة والتدخلات من ناحية وتتابع مما تقدم من نتائجها.
- العمل على اعتماد وتبني مخرجات ورقة السياسات من قبل صانع القرار، باعتبارها أداة تحليل لاحتياجات لمقدمي الخدمات في القطاع وتنفيذ ما ورد فيها من توصيات. الأمر الذي يستدعي إعادة مراجعة خطة الوزارة وتطوير الأنشطة المعنية بالنظام من ناحية وقياس أثر هذا النظام على النساء المتوجهات لطلب الخدمات وصولاً إلى تبني التدابير اللازمة لتسفير أفضل الممارسات في هذا السياق.
- قراءة ومراجعة معمقة في مجموع التشريعات والإجراءات الناظمة لعمل مقدمي الخدمات في القطاع الاجتماعي، لغايات الحد من الفجوات التي تعترض تقديم الخدمات للنساء المعنفات كما تضمنها النظام، (إجراءات بيوت الأمان، إجراءات وقوانين القطاع الاجتماعي، إجراءات قطاع العدالة وحماية الأسرة من العنف، قوانين وإجراءات القطاع الصحي) للوصول إلى إجراءات وأنظمة متفق عليها ومراعية لخصوصية القطاعات الشريكة بما يخدم المصلحة الفضلى للنساء المعنفات ومقدمي الخدمات.
- مراجعة وتطوير تفعيل مذكرات تفاهم تهدف إلى تعزيز العلاقات الاستراتيجية فيما بين وزارة الشؤون (القطاع الصحي والقطاع الشرطي والقطاع الاجتماعي) بما يتيح للأطراف المختلفة توحيد الجهود والنهوض بها، وتحقيق أفضل الممارسات في إطار نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات.
- يستدعي النظام قراءة متخصصة داخلية مع الإدارات ذات العلاقة (مرشدة الحماية، مسؤولة الملفات، بيوت الأمان، مؤتمر الحالة، نظم معلومات) لتنظيم العلاقة قبل الانطلاق لتنظيم العلاقة مع الأطراف الخارجية، للوصول إلى توثيق العلاقة الداخلية بين صانع القرار وبين العاملات والعاملين في الميدان.
- بالتوازي مع تطبيق نظام التحويل الوطني داخلياً، من الضروري البدء بمراجعة اللوائح الجزائية والإجرائية إن وجدت وأن يتم تعديلها بما يتوافق مع الامتثال لتطبيق أحكام النظام وفق ما ورد في متنه من أحكام، أو تطوير واستحداث لائحة جزاءات شاملة وعامة لكافة القطاعات مستندة إلى أحكام النظام الوطني.

- مراجعة وتطوير لوائح قانون الخدمة المدنية بحيث يشمل الامتثال والالتزام بتطبيق احكام النظام الوطني فيما يتعلق بحماية مقدمي الخدمات.
- تخصيص الموارد المادية والبشرية المخصصة لتطوير نشاطات إعادة الدمج والتمكين، وليس فقط تقديم الخدمة الخاصة بالإسناد والحماية
- تذليل العقبات، المتعلقة بقلّة عدد الكوادر من المرشدات المتخصصات بتقديم الخدمة، واعتماد نظام الدوام الموزع على مدار الساعة، والذي بدوره يعيق إتاحة تقديم الخدمات بشكل متواصل وفي أي وقت يتطلب ذلك، (نظام مناوئة)، وإعادة النظر في الموارد البشرية والمادية المتاحة وتدويرها بما يساهم في تطبيق نظام حوافز للمرشدات، حماية المرشدات، تعاقد مع مرشدات بشكل جزئي، توفير مباني إلى جانب المحافظات للاستقبال الحالات في الفترة التي تسبق إصدار تقرير مؤتمر الحالة.
- العمل على إعادة تطوير وتفعيل قاعدة البيانات المتوفرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، وإيجاد صيغة تفاهم بين الوزارة والقطاعات الشريكة حول اليات استخدامها.
- توثيق العلاقة بين وزارة الشؤون واللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة.